المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵉⵡⵍⵜ

ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ

ⴰⵣⵣⴰⵡⵏ ⵏ ⵣⵉⵔⴰⵏ

مجموعة العدالة الاجتماعية

الرقم: 2024/4959
02/02/2024

إلى السيد

الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

إعداد السياسة التواصلية لوزارتكم وتنفيذها وتقييمها

السيد الوزير المحترم،

يعتبر التواصل العمومي التزاما دستوريا على عاتق المرافق العمومية حيث وضع الدستور مجموعة من المقومات الاساسية للتواصل الناجع والضامن لحق المواطنين في المعلومة، وألزم الدستور المرافق العمومية بتلقي الملاحظات من المرتفقين قصد استثمارها في تجويد الخدمات العمومية. كما نص ميثاق المرافق العمومية على إرساء دعائم انفتاح المرافق العمومية على محيطها الداخلي والخارجي وإعمال مبدأ الشفافية من خلال تقديم المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمرافق العمومية والخدمة العمومية، وتمكين العموم من الولوج إلى المعلومات المتعلقة بسير المرافق العمومية وعملها والخدمات التي تقدمها باللغتين الرسميتين للبلاد، كما وضع هذا الميثاق قواعد الانفتاح والتواصل واستقبال المرتفقين وأوجب على المرافق العمومية الالتزام بها.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

– استراتيجية التواصل التي وضعتها القطاعات التي تشرفون عليها ومستوى تنفيذ المشاريع المضمنة فيها ومؤشرات تحقيق الأهداف الموضوعة لها.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

شاکر سعید